كلمة الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً بمناسبة الذكرى السابعة والاربعين للحرب في لبنان "تنذكر تما تنعاد"

بيت بيروت، 13 نيسان 2022

بداية لا بد من توجيه الشكر الى "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" على دعوتنا لنكون هنا في هذه "الاحتفالية-الذكرى"، بحيث أنه في هذا العام تطل الهيئة الوطنية التي لنا شرف تمثيلها لتكون بينكم، وانقل لكم تحية رئيس الهيئة وكافة الاعضاء.

لا يغيب عن وجداننا في الهيئة أن القانون 2018/105 ولد من رحم اصرار وعزيمة أهالي المفقودين والمخفيين في لبنان ومنظمات المجتمع المدني المهتمة في هذا المجال.

وذلك بعد نضال طويل خضتموه أنتم الأهالي باصرار وعزيمة، راكمتم خلاله النجاحات كما الاخفاقات، وكنتم تؤكدون في كل لحظة أنه، بالرغم من تنازل السلطة بعد الحرب الاهلية اللبنانية عن الحق العام، لا يمكن الاستمرار في إغفال الحقوق الشخصية والانسانية ولا يعقل الامعان في الغاء الروابط العائلية وتهميش المشاعر الانسانية.

هذا القانون الذي أعاد الى المجتمع حقه الطبيعي في البحث عن أشلائه واستعادة مفقوديه وكرامته الانسانية، أنشأ بموجب المادة التاسعة منه "الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً"، حيث كان المشرّع حريصاً على استقلالية الهيئة على مختلف الاصعدة، وعلى أن تكون آلية وطنية متينة مؤتمنة على التعامل مع إرث ثقيل جداً من انتهاكات حقوق الانسان والحقوق الانسانية، وعلى حسن ادارة هذا الملف بالتعاون مع كافة الشركاء الوطنيين والدوليين.

لقد كفل القانون 2018/105 إطاراً متيناً من الاستقلالية على المستويات كافة لا سيما المالي والاداري، بحيث جعل ارتباطها بالسلطة التنفيذية ارتباطاً ادارياً محدوداً جداً. بالاضافة الى ذلك نشير الى طبيعة الهيئة الدائمة المرتبط بانجاز أهدافها والقيام بمهامها وممارسة صلاحياتها بحسب القانون الذي وضعه المشرع.

ولمًا كانت الاستقلالية هي حجر الزاوية في بناء الهيئة وتحقيق أهدافها، أردنا أن نخصص حيزاً في كلمتنا اليوم للتأكيد على أهميتها (أي هذه الاستقلالية) وللحؤول دون ما يمكن أن يتهددها أو ينتقص منها.

ومهمتنا اليوم تكمن بشكل اساسي في تكريس وتطوير هذه الاستقلالية من خلال العمل الدؤوب والتنبه والحرص في عدة اتجاهات أهمها:

- الحذر وعدم القبول بأية ممارسة قد تقوم بها المراجع الرسمية والادارات أو اي تقليد متبع قد ينتقص من استقلالية الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً،
- العمل على حسن صياغة الانظمة الداخلية والادارية والمالية بما ينسجم ويتفاعل مع تقاليد الانظمة الديموقراطية التي تراعي حقوق الانسان وتعزز ادوار الهيئات الوطنية المستقلة (الحال عينه بخصوص الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وغيرها)،
- نسج الشراكات بطريقة ندّية تحافظ على طابع عمل الهيئة الانساني المتخصص، ووضع البرامج والاطر اللازمة للقيام بعملها مثل برامج حماية الشهود، وتأمين مقر مناسب لعملها يراعي المعايير الدولية بشكل يضمن عدم إعاقة عملها، وتأمين الدعم المادي،
- تعزيز قدرة الهيئة وتمكينها من جمع وحفظ ومعالجة البيانات والمعلومات والادلة بطريقة سرية وعلمية ومنتجة.

وفي المقابل تتحضر الهيئة للمرحلة المقبلة من خلال رؤية واضحة تقوم على ثلاثة محاور أساسية:

- الاستمرار في عملية التاسيس لبناء الهيئة من خلال وضع الأنظمة وتطويرها كما اسلفنا أعلاه، والمطالبة باستكمال عدد أعضائها، والحصول على الدعم المادي والمعنوي اللازم (موازنة الهيئة في مشروع موازن العام 2022 فقط مليار ليرة، ليس للهيئة مقر، ولا جهاز اداري...)،
- الشروع في استلام المعلومات المتعلقة بالمخطوفين والمخفيين في لبنان وحفظها وتحليلها وهذا الامر يتطلب بناء قدرات بشرية ولوجستية وتقنية وفنية على قدر كبير من الدقة والتخصص والمهنية،
- تعزيز إطلالة الهيئة على الرأي العام والانفتاح على الجهات المعنية بموضوع المخفيين، الرسمية منها وغير الرسمية، الوطنية منها والدولية، (أشخاصاً وأحزاباً ومؤسسات ومنظمات ودول وغيرها)، من خلال برامج ولقاءات ونقاشات وحوارات وطنية وحقوقية تعزز ثقة كافة الجهات بالهيئة وبدورها المحوري في بناء دولة القانون وصياغة الهوية الوطنية الحقيقية التي تبعث فينا شعوراً بالعزة والكرامة والنشوة لطالما افتقدناه في هذا الوطن الحبيب.

في هذه المرحلة نؤكد أن الهيئة منفتحة للتعاون والاستماع والاصغاء، حاملة معها هذه الرؤية الواضحة، مدركة حجم الصعوبات والعقبات، تعرف حق المعرفة ما تعقدون عليها من آمال، وسوف تطل في المرحلة المقبلة (أي بعد الانتخابات النيابية) ساعيةً للتموضع في جو وطني نأمله مختلفاً واكثر استقراراً، للتعاون والتنسيق مع كافة السلطات والجهات الرسمية وعلى رأسها السلطات الدستورية وبشكل اساسي من خلال:

- التعاون مع مجلس نيابي جديد نطالبه بموقف واضح في دعم الهيئة يكون شرطاً في منح الثقة لأية حكومة عتيدة،
- مطالبة الحكومة الجديدة بموقف واضح وصريح في بيانها الوزاري لا يحمل التأويل مفاده الوقوف عند مسؤولياتها بموضوع المخفيين، وتكون رسالة واضحة في الاتجاهات المتعددة (للاحزاب السياسية التي تشارك فيها، وللجهات الداعمة لها، وللمجلس النيابي الذي سوف تتقدم منه بطلب منحها الثقة، وللمرجعيات الدولية والاممية التي تترقبها ....)،
- ترقب كافة الاستحقاقات الدستورية واولها انتخاب رئيس للجمهورية بحيث نأمل أن يكون خطاب القسم مدوياً بدعمه لقضية المفقودين والمخفيين وللهيئة الوطنية، كما كافة المواقف والخطابات واللقاءات، ومؤكداً بأن القضية الاساس في المرحلة المقبلة هي حل قضية المفقودين والمخفيين قسراً....

كل ذلك في حدود الاطار القانوني الذي رسمه القانون 2018/105 في البحث عن الحقائق واليقين وتقديم الاجابات للأهالي ....

إن الهيئة بصدد وضع خطة عملها التي تتضمن بشكل أساسي هذه المحاور الثلاثة التي أشرنا اليها أعلاه، وكلها يقين ومعرفة وتقدير للزرع الثمين الذي حفظتم وراعيتم طوال عشرات السنين، وللألم الذي عانيتم وقاسيتم، والإصرار والجهاد والعناد والصبر والدموع والآهات والحسرات والآلام التي طبعت يومياتكم ولا تزال ...

هذا الزرع اقترب موعد حصاده، وسوف ناتي به وإيّاكم الى البيدر، بيدر الحقيقة، بيدر بناء الوطن الذي يحفظ الحقوق ولا يفرّط بها كما فعل لعشرات السنين، وطن العزة والكرامة الحقيقيتين، ولا نبالغ أبداً إذ نؤكد بأن البداية تكون في إصلاح ما أفسدته الحرب الاهلية وأمعنت في إفساده سياسات الاهمال وطمر الرؤوس في الرمال تجاه حقوق أهالي المخطوفين والخفيين قسراً بالدرجة الاولى، فتخرجون الوطن من سجنه وتعيدون الامور الى نصابها الصحيح، من حيث كان يجب أن يكون المسار منذ أكثر من ثلاثين عاماً، عندما انحرفت

أنظار واهتمامات السلطة والمسؤولين والسياسيين، وبقيت قلوب الامهات وعيون الاطفال والاخوة والاخوات والاحباء والاصدقاء في كهف الحقيقة تنتظر لقاءً لم يتحقق بعد، ويداً لم تمتد لهم، ودوراً محورياً في بناء العقد الاجتماعي وبناء الوطن الحضن الذي نستحقه جميعنا، هذا البدر الذي نفتقده في هذه الليلة الظلماء التي نشهدها.

وعليه يجب أن تكون الهيئة الوطنية للمفقودين والمخفيين قسراً قبلة واهتمام كل مواطن يأمل في بناء وطن آماله وأبنائه، وطن الحقوق والاستقرار والسلام الحقيقي، وليس فقط قبلة أهالي المفقودين والمخفيين الذين كانوا السبّاقين في وضع أسس هذا الوطن الذي نبتغيه من خلال آمالهم وثقل انتظارهم وعمق جراحهم وآلامهم.